

دور المثقف العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

تاريخ تقديم البحث: ١٢/١١/٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث: ١١/١٢/٢٠٢٤

أ.د. رائد جبار كاظم^(*)

م.د. ساره خزعل محمد

العلاقة الجدلية والمشاركة بين كينونة الفرد وكينونة المجتمع والدولة، ولا حياة وروح ولا استقرار من دون إيجاد هذا التناسب وتحقيق هذه الهوية بأدق تفاصيلها وأسسها التكوينية التي أكد عليها رواد الفكر السياسي والاجتماعي والفلسفي في كتاباتهم ومشاريعهم الفكرية. فهي مصدر معرفي وعلمي أساس لهذا الانجاز والتأسيس، ولا غنى لأي مجتمع وشعب من اعتماد هذه الأسس والكتابات النظرية في بناء المنظومة السياسية والاجتماعية لأي بلد، فضلاً عما موجود من ثقافة وفكر وتراث داخل المجتمعات تساهم في خلق نسيج فكري ومجتمعي وثقافي يمد الفرد في تأسيس منظومته الفكرية والسياسية والدينية والاجتماعية، ويتصف المجتمع العراقي بنسيج

«إن حب الوطن هو الملاذ الاجتماعي الحقيقي الذي لا قوة للأمة بغيره، والوطن هو عنوان تراث القرون السالفة، ولما كنا لا نقدر على العيش بدونه فلننحس لأجله، وما حيب زعماء الانقلاب الحديث أنفسهم الى الناس إلا لدعوة الناس الى عبادة الوطن. جاء في أحد بياناتهم «أن الوطن عند كل إنسان له ضمير حي أقدس من الأبوين وأعز من كل شيء في العالم».

جوستاف لوبون: روح السياسة، ص ٢٥٦

المقدمة

شغل البحث في مسألة الهوية الوطنية، الفكر والمثقف والباحث في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي، لما لهذا الموضوع من أهمية جوهرية وأساسية حيوية في حياة الفرد والمجتمع والدولة، وتعد الهوية الوطنية العمود الفقري لاستقرار الفرد في مجتمعه، والهوية الأم لاستقرار الهويات الفرعية الأخرى داخل أي مجتمع ودولة، وهذا ما دفع المفكرين والفلاسفة والباحثين لتكثيف البحث في هذا المجال وبيان

(*) الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - قسم الفلسفة

raedjabbark77@gmail.com

متنوع من الهويات والثقافات والقوميات والأديان تدل على عمقه التاريخي والحضاري بين الشعوب والحضارات والأمم، ولا نتمنى أن تكون هذه الهويات المتعددة مصدر لعنة وانتقام وتناحر بين أبناء الشعب الواحد، وأمنيتنا تحقيق لحمة وطنية عالية المستوى تفوق كل شيء، وتكون قوتنا الحقيقية في قوة هويتنا الوطنية التي تحافظ على بقاء الهويات الفرعية الأخرى التي ننتمي لها، وهذا يتحقق في ظل دولة مدنية قوية يكون فيها المواطن سيداً، والمواطنة مبدأً، والديمقراطية نظاماً، وهذا كله يحتاج لتظافر الجهود لبناء دولة حقيقية تحترم القانون وتحمي الأمن وتوفر الاستقرار للناس وبناء المؤسسات وإصلاح كل مفاصل الدولة ومنظمات المجتمع وحياء الفرد وسلامته.

وفي هذا البحث الذي نضعه بين أيديكم نحاول تسليط الضوء على دور المثقف العراقي في تعزيز الهوية الوطنية، لما للمثقف من دور عضوي وحيوي ونخبوي في المجتمع، وعليه أن يقول كلمته الفصل في كل موقف وحدث، بفكره وقلمه ولسانه، ولن نتقدم الأمم وترتقي إلا باحترام مثقفها وعلمائها ونخبها الفكرية والعلمية التي بدورها تقدم ما عليها من فكر ونصح وآراء لسلامة الفرد والمجتمع وبناء الدول وتحقيق الإصلاح المرجو للوصول الى بر الأمان.

وجاء بحثنا لمناقشة الأفكار والموضوعات الآتية:

أولاً: تعريف مفاهيم: المثقف، الهوية، الهوية الوطنية.

ثانياً: الهوية الوطنية العراقية: لحظة التأسيس وأزمة التكوين.

ثالثاً: أسس بناء الهوية الوطنية في العراق.

رابعاً: المثقف العراقي وأثره في ترسيخ الهوية الوطنية.

خامساً: اقتراحات المثقف العراقي لتعزيز الهوية الوطنية.

هذا وقد اعتمدنا في بناء وبنية بحثنا على مجموعة من المصادر والدراسات العلمية والثقافية التخصصية التي أغنت البحث بالكثير من الأفكار والرؤى والأطروحات الثقافية والفلسفية، وخاصة التي تساهم في خلق وعي سياسي وثقافي لدى المواطن العراقي، وما أنتجه المثقف العراقي من إطروحات ونظريات عديدة طوال قرن من الزمان في البحث السياسي والاجتماعي والانثربولوجي للارتقاء بالفرد والمجتمع الى مصاف الدول المستقرة والمتقدمة والمتطورة في المنطقة.

وقدم البحث قراءات وأفكار لمثقفين عراقيين أسهموا في بناء وتكوين وتعزيز الهوية الوطنية، منذ

وذكاءها... وعليه فكل انسان ذكي يبرز ذكاؤه
وفكره وفهمه عن سائر مواهبه الأخرى في حياته
ومجتمعه فهو مثقف»^(١).

ولا نغالي اذا قلنا إن المثقف هو ذلك الشخص
المتنور الواعي الذي لديه من العلم والمعرفة
والفكر والثقافة والافق المفتوح ما يؤهله لأصدار
حكم معين على مسألة أو قضية ما في الفكر
والحياة والواقع والمستقبل، وفق منطق عقلائي
نقدي، ورؤية انسانية، تتم عن سعة فكره وحسن
ادارته للمعرفة، في أي مجال أو تخصص كان من
تخصصات العلوم والفنون والآداب ومجالات
الحياة الأخرى، المهم هو أن يصدر ذلك المثقف
عن رؤية ومنهج وفلسفة توضح وتفصح عن
درايته وخبرته وحنكته في توجيه حركة أو أمر ما
نحو النجاح والتقدم والبناء والتنوير.

أما مفهوم الهوية فهو من المفاهيم التي شغلت
فكر وأعمال الكثير من الدارسين والباحثين في
المجالات السياسية والاجتماعية والنفسية والفكرية
والثقافية والفلسفية، لما له من تعدد أوجه وأبعاد في
هذه الميادين المختلفة، فليس للانسان هوية واحدة،
بل هويات متنوعة، وهو «كائن هوي» لا يمكن
الأمساك بهويته أبداً، لأنه ما أن يمسك بهوية حتى
تأتي عليه هوية أخرى تضاف له، ف«الهوية هي
علامة من علامات النسق الثقافي»^(٢) وللانسان
هويات متعددة ومختلفة فهو يمثل «هوية بأربعين

تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م الى
يومنا هذا، كان لأفكارهم وإطروحاتهم الصدى
الكبير في الإصلاح والتغيير والتحديث، أمثال عبد
الفتاح إبراهيم وعلي الوردي وفالح عبد الجبار
وعبد الحسين شهبان وسعد محمد رحيم وعبد
الخالق حسين وسليم مطر وفارس كمال نظمي
وآخرين ممن تناولهم بحثنا. عسى أن يساهم بحثنا
في تقديم رؤية جديدة وجادة لعلاج أزمة مزمنة في
تاريخنا وواقعنا الراهن، ونؤمن بحقيقة مطلقة ألا
وهي لا وجود ولا حياة ولا استقرار من دون هوية
وطنية يعيش في ظلها الجميع.

أولاً: تعريف مفاهيم: المثقف، الهوية، الهوية الوطنية

أناطت المجتمعات بالمثقف مهام كبرى ميزته
عن غيره من الطبقات والفئات المجتمعية، لما
له من دور نخبوي وتعبوي في تحريك الجماهير
وفاعليته في المجتمع، ومفهوم المثقف «مشتق
لأسم المصدر (Inteligentsia) والصفة منها
(Intellectual)، (وكلمة Intellect) تعني
الفتنة أو الذكاء أو العقل أو قدرة الادراك والفهم
والاستنتاج، ومن ثم تعني الصفة منها: العاقل
المتفهم، وتطلق على الرجل الذي يحسن التفكير،
ومن ثم تطلق على أهل الفكر أو Inteligentsia
على شريحة من المجتمع تكون من صفاتها
التميزة البارزة هي استعدادها الفكري والعقلي

أما مفهوم الهوية الوطنية فهو من المفاهيم الغير المحددة التي يبدو عليها في كثير من الأحيان نوعاً من الضبابية الملتبسة، يتقدم فيها ما هو طارئ وظرفي ومصلاحي على ما هو ثابت وطويل الأمد ومبدئي^(٥)، وهذا ما دفع «صموئيل هنتنغتون» أن يقول: إنه مفهوم «غير واضح، انه متعدد الأوجه، تعريفه صعب. وصف الباحث البارز بالهوية في القرن العشرين «إريك إريكسون» هذا المفهوم بأنه منتشر في كل مكان، لكنه غامض ولا يسبر غوره»^(٦).

ولعل من أسباب ذلك، سعة وشمولية معنى هذا المفهوم، الذي تتشارك في تكوينه عوامل ومتغيرات عدة ولاسيما المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في مراحل معينة التي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزماني والمكاني. لذا تعد الهوية الوطنية مرحلة تاريخية شاملة ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيق، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول، ومن جهة أخرى، هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أناس هذه المجموعة ويجعل منهم شعباً أو أمماً.^(٧)

ويقدم مفهوم الهوية الوطنية إجابة لدى أفراد المجتمع الواحد ذا المعالم والحدود الجغرافية المرسومة على سؤال: «من نحن؟»، بما تحمله الإجابة من إدراك للأصل المشترك، بالثقافة، أو بالدين، أو التاريخ، أو الخبرات، أو الاشتراك

وجهاً كما يرى المفكر الإيراني داريوش شايغان (١٩٣٥ - ٢٠١٨م)، صاحب الكتاب الذي يحمل الأسم ذاته.^(٨) لما تشكله الهوية من أبعاد في حياة الانسان والجماعات البشرية، فالهوية مهمة لأنها تشكل سلوك الناس كما يرى الكثير من الدارسين. وحين تأتي لتعريف الهوية فهي تعني (إحساس الفرد أو جماعة بالذات. إنها نتيجة وعي الذات، بأنني أنا أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم).^(٩)

وهذا ما يجعل الانسان والناس والجماعات تبحث عن هويتها وتحقيقها بشتى الطرق والأساليب، وهو حق مكفول للجميع ولكن تحقيق هذا الأشباع وتلك الكينونة ينبغي أن يكون بالطرق السلمية والشرعية والقانونية دون الأساءة للآخرين، فتحقيق «أنا» الانسان لا يعني إلغاء «الآخر» ومصادرة هويته، فالهويات كلها مقدره ومحترمة ما دامت تعبر عن وجود الانسان وتشكل له طمأنينة وجودية ونفسية وجسدية مع ذاته أو مع جماعته التي ينتمي لهم، ولكن ينبغي لهذه الهوية أن تحترم الهويات الأخرى، ولا تكون هناك هويات «قاتلة» وهويات «مقتولة» في مجتمعاتنا الانسانية، ونعتقد أن تحقيق ذلك الوئام والانسجام والتعايش المشترك بين الهويات مرهون بتحقيق «الهوية الوطنية» التي تربي الفرد على مبدأ «المواطنة» وإحترام الحقوق والحريات في الدولة.

سياسي واحد^(١٠). ولكن هذه الشحنة العاطفية والوجدانية العالية لا تكفي لرصانة أسس الهوية الوطنية على الرغم من أهميتها القصوى، بل هي بحاجة الى تمثيلات وعي، وتجسيدات على الأرض؛ وهذه تنبثق في نفوس وضمائر وعقول أتلتجنسيا ونخب سياسية تتوافر على شرط الإرادة الحرة، والنظر الواقعي الى معطيات التاريخ والجغرافية السياسية. وهذا كله ينصهر في صيغة مشروع مجتمعي وثقافي وبرنامج سياسي يمكن تحقيقه.

ثانياً: الهوية الوطنية العراقية: لحظة التأسيس وأزمة التكوين

إن معنى مفهوم «الهوية الوطنية العراقية» ليس استثناءً من المعاني العامة التي اشتملت عليها الهوية الوطنية، لكنه يعبر بشكل خاص عن «ذلك الجزء من مفهوم ذات الفرد المعروف رسمياً على أنه هو عراقي، النابع من وعيه بكونه عضواً في جماعة وطنية عراقية، مضافةً إليه الاعتبارات القيمة والانفعالية التي تحال الى تلك العضوية»^(١١)؛ وأن القول بهوية عراقية يعني القول «بكينونة عراقية تاريخية اشتملها الزمان والمكان والعقيدة والفكر والأرض والحضارة والتاريخ، يعني الانتماء والتجذر الماهوي لذاتنا الفاعلة والمنفصلة المغروسة في أرض الرافدين منذ فجر التاريخ»^(١٢).

وأن الهوية العراقية التي كان يُنظر إليها بصفتها خطاباً ايديولوجياً، أصبحت تعني مع

بالخصائص الأخرى من جانب، ووعي بالاختلاف عن المجتمعات الأخرى عبر الإجابة على سؤال «من هم؟» من جانب آخر. وأهمية الهوية الوطنية تكمن حينما تعبر عن الهوية الجمعية المتكونة، والانطباع المتولد لدى أفراد الأمة عن أنفسهم وثقافتهم، وحينما تسعى الى تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية وهي تتخطى الولاءات الأخرى دون أن يؤدي ذلك الى محوها بالضرورة^(٨).

وبعيداً عن الجانب السياسي والتاريخي والحضاري والاجتماعي... الخ الذي يوطر المعنى العام لمفهوم الهوية الوطنية، نجد أن هنالك تعريفاً للهوية الوطنية يتسم بالجانب العاطفي ذلك من خلال تجسيده حالة الحب الحقيقي والمشاعر الروحية الصادقة تجاه (الوطن). وهذا ما عبر عنه ساطع الحصري (١٨٧٩ - ١٩٦٨ م)، بتعريفه للهوية الوطنية حينما قال بأنها: «حب الوطن والشعور بالارتباط نحوه، والتي تعني أيضاً ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف باسم الوطن وأن مفهوم الوطنية لا ينحصر في حب الارض والمكان فحسب بل هو يتسع ليشمل حب المواطنين الذين ينتمون اليه ايضاً»^(٩)، بهذا فهي كما يقول الباحث الفرنسي «رولان بروتون» «ترتبط بشكل أساس بالأحاسيس والمشاعر التي يكنها الناس إلى بعضهم البعض من خلال عيشهم المشترك على أرض جغرافية محددة ورغبتهم في إنشاء نظام

أن يعلم عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل. هذا هو الشعب الذي اخذت مهمة تكوينه على عاتقي»^(١٤).

فعلى الرغم من أن الملك فيصل الأول صائباً في تشخيصه للحالة العراقية ومدركاً لصعوبة المهمة التي انيطت له في سبيل لم شمل العراقيين عن طريق تشكيل مشروع وطني شامل، لكن سياسته فشلت من صياغة الهوية الوطنية، وظل العراقيون الذين وضعوا عنوة ضمن الدولة العراقية الجديدة يبحثون عن مشروع وطني مشترك دون أن يجدوه. حيث كانت الدولة الفتية تعاني الشروخ والانقسامات بين العرب والکرد من جهة، والسنة والشيعية من جهة أخرى. إضافة الى الاختلافات الثقافية والاقتصادية بين الحضر والريف والتي تحولت الى عراقيل حقيقية في طريق تشكيل مشروع وطني شامل للجميع.

ومما يؤسف له، أن ما قاله الملك فيصل الأول بصدد أزمة تشكيل هوية وطنية موحدة، قد لازم الحقب اللاحقة من تأسيس الدولة العراقية. وكما يقول فارس كمال نظمي: «إن الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي تعرضت لكثير من التشويه جراء ممارسات السلطة السياسية السابقة، لأنها لم تنبع من ذوات الأفراد بشكل تلقائي بل تمت من خلال ما مارسه الدولة ونخبها المؤطرة بأيديولوجية اقصائية من عمليات الصهر والدمج القسري

المفكر فالح عبد الجبار (١٩٤٦-٢٠١٨)، أكثر من ذلك، فهي «فضاء ووحدة سياسية قائمة في العالم الحديث»^(١٣).

إن الهوية الوطنية العراقية موضوعة رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام (١٩٢١) الى يومنا هذا، مع مراحل صعود وهبوط. فالهوية الوطنية العراقية لم تكن دائماً عقداً بين اطراف المجتمع العراقي الذي هو مجتمع تعددي بطبيعته، بل كانت تفرضها أما سياسات القمع والهيمنة الخارجية أو السياسات الداخلية الحاكمة.

وبالعودة الى كواليس تأسيس الدولة العراقية في العهد الملكي، فما قاله الملك فيصل الأول (١٨٨٣-١٩٣٣م) إبان فترة حكمه، في العام (١٩٣٢م) دليلاً واضحاً على وصف حال الاوضاع المتأزمة التي مر بها العراق آنذاك، لاسيما أزمة تشكيل هوية وطنية جامعة لكل المكونات المتفرقة. حيث يقول: «وأقول وقلبي ملآن أسى، أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية، خالية من أي فكرة وطنية، متشعبة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت، فنحن نرى، في هذه الحالة، أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذب، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب

أن السياسيين المهيمنين على السلطة يستغلون المشاعر الدينية والمذهبية لأتباع مذهبهم، فيثيرون فيهم المخاوف من أتباع المذاهب الأخرى. وهذه السلطة المتمهبة عملت على نشر ثقافة العداء والكراهية والبغضاء بين أفراد الشعب الواحد لتفريق بينهم. من خلال التركيز على الانتهات الفرعية الضيقة، وتحجيم دورها بتحويلها إما الى مرجعيات للاحتجاج السياسي، أو نمط من الثقافات السرية، أو تحويلها من قبل البعض الى اتجاهات تكفيرية تقوم على إقصاء الآخر، وبالتالي العمد الى تفكيك المجتمع بصورة كبيرة وغياب الثقة بين المكونات وصراعها^(١٦)، وهذه الصراعات تعكس في جوهرها أزمة الهويات، الهويات المقتولة التي تمثل ما هو مدموع ومقصي، والهويات القتالة التي ترتبط بأنماط قوى الحكم السياسي المهيمن، التي تحولت الى مولدات خطيرة للرعب، وإثارة الحروب والفتن المهددة للسلم المدني.

ويبدو واضحاً، أن تأجيج صراع الهويات، كان مرتبطاً بأهداف ودوافع سياسية واقتصادية: الثروة، السلطة، والنفوذ، باستغلالها الهويات الفرعية واستخدامها كورقة رابحة لكسب الأصوات الانتخابية أو نيل الأرباح والمكاسب السياسية على حساب اضعاف وتفكيك المجتمع بصورة أكبر. «فجميع الكتل الانتخابية قد حصلت على الأصوات على أساس الهوية الطائفية»^(١٧).

لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف اطيافه العرقية والمذهبية والدينية»^(١٥).

والأمر يبدو واضحاً، حيث كان هناك تسارع واضح بخطوات تأسيس العملية السياسية برعاية أمريكية من أجل تحقيق اهدافها واعطاء صورة للخارج بأنها قد حققت اهدافها بالعراق وأسست النظام الديمقراطي الجديد. بينما هي على أرض الواقع قامت بتأسيس دولة الطوائف والقوميات والمذاهب، بدل من تأسيس دولة المواطنة الواحدة التي توفر الغطاء وتحتضن الجميع وفق أسس ومبادئ سليمة. وحينذاك أدخل الاحتلال الأمريكي المجتمع العراقي في نمط جديد من التشابك في العلاقات السياسية والاجتماعية، أدى الى تخلخل في بنية أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والإثنيات باعتقاده أسلوب المحاصصة وترسيخ أسس الطائفية السياسية، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة، مما رافق ذلك، ضعف في البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والتعليمية. وتمزيق المكون الاجتماعي العراقي الى مكونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة تارة على أساس العرق وأخرى على أساس المذهب وثالثة على أساس الطائفة في كل مكون.

ونتيجة لذلك كانت (الطائفية السياسية) السمة الأساس في العراق الجديد، والتي تعني

الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى تلك الهوية المنشودة^(٢٠). وهذه المسؤولية تتطلب بالدرجة الأساس الى:

- ١- وجود دولة قوية، تتحدد بالإرادة السياسية.
- ٢- شعب مؤمن بالهوية الوطنية.

فمن الأسس الأساسية في بناء وترسيخ الهوية الوطنية الأصيلة المشتركة، ليست المعوطة الحسنة وخطب الوصايا! وإنما بممارسات حقيقية على أرض الواقع، وبمنجزات سياسية تقع مسؤوليتها على عاتق الدولة وحكومتها بالدرجة الأساس. وذلك كما تقول الباحثة الأمريكية في الشأن العراقي فيبي مار: «في حالة انبثاق أية هوية عراقية، فيستوجب عليها تطوير مضمون جديد ونموذج سياسي جديد...فما لم يصاحب الهوية العراقية الجديدة حكومة فاعلة وشرعية، وعدالة في الفرص، وسبل لتحقيق تطور اقتصادي، فلن يكتب لها استمرارية تفوق سابقتها»^(٢١). ومثل هذه الحكومة الفاعلة، بحاجة الى إرادة سياسية، وبخاصة لدى النخب السياسية، هذه الإرادة التي يمكنها حماية ما هو ممكن، ومقاومة كل ما من شأنه أن يسعى الى تفتيت الهوية الوطنية، والحفاظ على الدولة الوطنية، من خلال التعاون بين القوى السياسية كافة على تحقيق برنامج وطني هادف^(٢٢). ولا يقتصر تأسيس الهوية الوطنية على وجود

في ظل غياب قوة الدولة، تغيب كل ملامح ومقومات الدولة الحقيقية، لا سيما توفر الحماية والأمن للجميع. حينذاك يبدأ كل فرد يبحث عن طائفة ومكون ومذهب وعشيرة لحماية نفسه، لأنه حينما تضعف قدرة الدولة على حماية الأمن ويشعر الناس بالتهديد فإنهم ينكفئون الى انتماءات ما قبل الدولة كالعشيرة والمذهب والمنطقة الجغرافية بحثاً عن الحماية والأمان، بهذا "أتمت الهوية العراقية بـ"السيولة التامة" في ظل الاحتلال، كونها يسرت الذهاب الى ملاذات أخرى بديلة للهوية، أدى الى انتعاش الهويات الفرعية القبلية-الاثنية- الطائفية...الخ"^(١٨)، أو كما يقول هنتنغتون « لقد تباينت الأهمية النسبية للهوية القومية بين الثقافات...فمن جهة تكون أقوى الهويات والالتزامات للعائلة والعشيرة والقبيلة...وقد كانت الولاءات للامم والدول القومية ضعيفة باستثناءات قليلة»^(١٩).

ثالثاً: أسس بناء الهوية الوطنية في العراق

إن التثقيف والتنظير لـ (الهوية الوطنية العراقية) والتبشير بمفهوم (الأمة العراقية) الجامعة للطوائف والقوميات، أصبح مهمة كبرى يتوقف على انجازها وجود العراق بأكمله، كونها «مسؤولية تضامنية تشاركية تلحظ السياقات السياسية والاقتصادية كما تلحظ السياقات

تعايش معهم كل يوم وتتصل معهم في كل شؤون الحياة اليومية، وتشاركهم الأرض والهواء والماء والسماء^(٢٥).

وإن الأوطان المستقرة القوية هي الأوطان التي تمكنت من انجاز مهمة بناء الهوية الوطنية، بفضل حضور شعب متجانس يجمعه مشروع وطني واحد بغض النظر عن الاختلافات الفرعية في القوميات أو الاعراق أو المذاهب وغير ذلك من الاختلافات التي تتحول الى عنصر قوة عند الشعوب المتحضرة القادرة على إدارة التنوع بصورة جيدة. والى حد كبير يمكن القول «إن إرادة الأمة العراقية والجماعات الإنسانية المتنوعة يمكن أن تكون المهدد الأساسي كمحفز ومسلمة روحية - رمزية أساسية لتبلور الهوية الوطنية العراقية»^(٢٦).

وهكذا فإن الهوية الوطنية العراقية، بمعايير حقبتنا التاريخية هي لحظة عليا في زمن التحضر والرقى، وعلامة على خروج الإنسان من جاهليته ونزعتة المتعصبة العمياء؛ لذا تعد مسألة الاهتمام بالهوية الوطنية العراقية ومسألة ترسيخها، من أهم المسائل التي تتطلب التشخيص والوقوف على طبيعتها، ومن ثم تحديد سبل ترسيخها، ذلك أن الهوية الوطنية ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة وتحقيقها يؤدي الى زيادة القدرة والقابلية على حل الأزمات التي يعاني منها المجتمع العراقي. من هنا كان الاهتمام بموضوع الهوية الوطنية في العراق

حكومة قوية تمثلها بشكل وطني فحسب، بل يتطلب وجود شعب مؤمن بهدف مشترك واحد رغم تنوعه، شعب يمتلك «الإرادة الوطنية» التي ترجح كفة الوطن على باقي الانتماءات: القومية والدينية والطائفية. إذ إن إرادة الشعوب قادرة على خلق الواحد من المتعدد^(٢٣). والهوية الوطنية بوصفها مصدراً رئيسياً من مصادر القوة التي تسعى الشعوب لامتلاكها، لذا فمن العسير أن نتصور شعباً بدون هذه الهوية القوية القادرة على تفعيل القواعد التي يتفق عليها أفراد هذا الشعب^(٢٤).

وحاجة الشعب الى هوية وطنية موحدة ليس من أمور الترف والبحث عن أمجاد وهمية، بل هي ضرورة إنسانية ملحة، فالبشر كل البشر بحاجة لرباط يجمعهم حتى لا يضيعوا في دوامة هذا الزمان. والوطن هو أفضل هذه الروابط. وأي مجموعة منهم لا يمكن أن تمضي حياتها تعيش في رقعة واحدة وتشارك في تفاصيل الحياة اليومية، من دون حد أدنى من الشعور بالانتماء لمثال أو فكرة مشتركة. حتى إن لم تكن هذه الفكرة موجودة في الماضي فإنها على الأقل ستكون مشروع المستقبل. مع ذلك أن الشعور بالانتماء الى (ماضٍ مشترك) يساعد على (الاشتراك في الحاضر) والاستمرار بـ (الاشتراك في المستقبل). فليس هناك فرد أو جماعة، يجتار طواعية عدم الارتباط ببلاده وبناس بلاده. إنه أمر قاس ومتعب أن تشعر بالاعترا ب عن أناس

تعبّر عن الشعور بالانتماء، لاسيما وأن الثقافة هي توالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر إنسانياً، ومع التقاليد والعادات، التي تعكس سلوك وحياة الناس^(٢٩)، فعلى هذه الخريطة المتشعبة المتضمنة لعلاقة الهوية بالثقافة، وتماھيها أحياناً، يبرز موقع المثقف عبر تجربته ومغامرته الوجودية وإنتاجه الإبداعي والمعرفي والفكري، ويتحدد دوره ووظيفته، التي تتحدد بصنع الأفكار والمشاريع، التي ينشرها ويقنع النخب الفاعلة بصحتها. وهذه وظيفته تتسم بالصبر على المطالعة والبحث والتفكير المنظم من أجل دراسة وتشخيص الاشكالات العميقة التي يتعرض لها الفرد والمجتمع، ووضع الحلول والاقتراحات والمشاريع الآنية والمستقبلية. فالمثقف هو رجل تفكير وتنظير وتحليل ونقد.

وباتت موضوعة الهوية الوطنية، ومنذ أكثر من عقدين، أي منذ احتلال العراق (نيسان ٢٠٠٣) في قلب اهتمام أكثر المشتغلين في الفكر والأدب والثقافة والفلسفة في العراق. وما أنتج بصدها من دراسات نظرية لا يمكن الاستهانة بها. وإن الأسئلة التي طرحت في تناول اشكالياتها فتحت آفاقاً رحبة وجديدة أمام العقل العراقي لمواصلة البحث والتقصي وإدامة التساؤل. هذا العقل الذي يواجه تحديات قاسية تخص قضايا بناء الدولة الديمقراطية، وإقامة المجتمع المدني، وتعزيز مبدأ المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية وغير

وبلورتها وترسيخها يعدان الأساس في نجاح العملية السياسية في العراق ونجاح التحول الى الديمقراطية، وبدون ذلك من الصعب الحديث عن عملية سياسية ناجحة وناجعة، لاسيما وأن الهوية الوطنية تعد «الأساس في بناء مجتمع سليم معافى ونظام سياسي يتسم بالاستقرار والديمومة»^(٢٧). وبالطبع إن هذا الأمر بحاجة الى عوامل حيوية وثقافية لها القابلية على تحمل مثل هذه المسؤولية العظيمة؛ وهكذا كما يقول هنتنغتون «روجت النخب الفكرية والسياسية، وأحياناً، الاقتصادية، في القرنين التاسع عشر والعشرين بقوة. وطورت هذه النخب نداءات متقدمة شديدة الحمية عاطفياً لتثير بين أولئك الذين رأيت فيهم مواطنيها شعوراً بالهوية القومية وحشدتهم لقضايا وطنية»^(٢٨). وهذا بالفعل ما حصل أيضاً في المجتمع العربي وخاصة مع حركات الإصلاح والنهضة العربية الحديثة، حيث أكد رواد الفكر العربي الحديث على الحث والاهتمام بقضايا بناء الدولة الحديثة والفكر السياسي الحديث وبالهوية الوطنية والقومية.

رابعاً: المثقف العراقي وأثره في ترسيخ الهوية الوطنية

ولما كانت الهوية تتصل اتصالاً وثيقاً بمفصل الثقافة، فالهوية هي قبل كل شيء معضلة ثقافية، فهي متجذرة في أرض الثقافة. فإن الثقافة هي الوعاء الذي يستوعب ويجسد الهوية، وهي التي

والليبرالية والعلمانية وغيرها- من مصادر ثقافية أجنبية، لا تعني على الإطلاق تشويه للوعي الثقافي الوطني المحلي، بل تعني أولاً قراءة الآخر تاريخياً ووعياً وفكراً، وفي نفس الوقت، الاستفادة منها في بناء سياقات جديدة لحل الأزمات التي يعانها المجتمع الذي يعيش به. وهذا العمل يمثل سعيًا جاداً في خلق فرص حية ومتكافئة لتبادل المنافع الثقافية بين الشعوب والحضارات ودعم كل المشاريع والخطط والتوجهات التي تشرعن حيوية دور المثقفين من كل الاتجاهات في تحسين أداء المؤسسات الثقافية وتنمية العلاقات العالمية والاقليمية باتجاه احتواء مناطق التوتر ومنع تأجيج الخلافات والصراعات التي تهيح الانفعالات والمواقف. وإن ربط المثقف بين الثقافة التقليدية الشعبية التي تمثل الانتماء لتاريخ وتراث ودين الأهل والاجداد، وثقافة الحداثة الغربية بكل تفاصيلها، يخلق ثقافة وسطية واقعية معتدلة التي من أهم مميزاتنا^(٣٢):

أنها ثقافة وطنية، رافضة للطائفية والقومية العنصرية، مع احترام حقوق جميع الفئات واشترائها في الدولة.

تحترم الأصالة والتراث والخصوصيات المحلية والدينية والمناطقية (الجهوية)، وبنفس الوقت تنفتح على الثقافة الحداثية التقنية الضرورية.

ترفض العنف بكل أشكاله وتدعو الى

ذلك. لكن هذا لا يعني أن إثارة موضوع الهوية كانت غائبة عن بال المثقفين العراقيين بمختلف أجيالهم منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة في العام (١٩٢١). إلا أنها غدت موضوعة رئيسة بحكم تطورات الاحداث التي جنحت عن السلم الأهلي بقوة فاعلية «الهويات القتالة» وموجهاتها الظاهرة والخفية بعد العام (٢٠٠٣). ومن هنا يبدو أن التحدي العظيم أمام المثقف العراقي هو تفكيك الرهانات الحادثة التي تدور حول حل أزمة العلاقة بين الهويات الثانوية والهوية الكبرى، أي الهوية الوطنية الجامعة لكل صفوف المجتمع العراقي الجديد^(٣٠).

وهذا الأمر، يجب ألا يفتقر الى مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي ضرورة وجود وعي ثقافي حقيقي بالأحداث والمواقف الاجتماعية والسياسية الواقعية، التي يكابدها الفرد في ظل الوطن الذي يعيش به. لذا فإن أهم ميزتين يتجلى على المثقف أن يتحلى بهما^(٣١):

١. القدرة على اكتشاف وتحليل العوامل الخفية التي تتحكم في مسيرة الوطن.

٢. ثم القدرة على الاكتشاف والتنبؤ بمتغيرات الوطن.

وأن استعارة المثقف أفكاراً وأساليب ومناهج ومفاهيم حداثوية- كالهوية والمواطنة والديمقراطية

أيضاً، وتغتني بالخبرة الإنسانية المشتركة للبشر من حاملي هذه الهوية. وعلى المثقفين العراقيين، اليوم، أن يدركوا حقيقة أن هذا التحدي يمثل المعركة الفاصلة في دفاعهم عن العراق التاريخي، والعراق كحلم. ومن أهم هذه الاقتراحات التي اعتمدها مثقفو العراق في تعزيز الهوية الوطنية هي:

أ: تعزيز المصالحة بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية

تقترح النخبة المثقفة أنه لتحطيم الجدار العازل بين الهويات الفرعية وتوحيدها تحت مظلة الهوية الوطنية، يستوجب ترتيب الفرد أو الجماعة لهوياتهم بحسب الانتماء وبحسب الأولوية في سلم الولاء، وهي كالتالي: «ينبغي أن أقول أنا عراقي وأعتز بهويتي الوطنية العراقية أولاً، وأقول أنا عربي أو كردي أو تركماني وأعتز بقوميتي ثانياً، ثم أقول أنا مسلم أو مسيحي أو يزيدني، واعتز بديني ثالثاً»^(٣٣)؛ فليس بالضرورة أن تكون كردياً لكي تدافع عن حق الاكراد، ولا أن تكون شيعياً أو سنياً لكي تدين طائفية الدولة وتدافع عن حق طائفتك بالمشاركة العادلة بإدارة الوطن. يكفي أن تكون «عراقياً» فحسب لكي يحق لك إدانة الظلم المسلط ضد أي طبقة أو فئة أو طائفة أو مجموعة أو فرد من الشعب. وإن «اعتزاز المرء بعراقيته لا يعني أنه سيكون أقل عروبية أو كردية بقدر ما يصبح أكثر عراقية، أو أنه سينحسر انتماؤه الطائفي أو

التسامح أو الكفاح السياسي والثقافي الشعبي السلمي.

ترفض الخنوع والتطيل للمحتل الامريكي، ولكنها في الوقت نفسه تؤمن بالواقعية فتعمل على تجنب مواجهتهم بالحرب المدمرة، من أجل حماية الوطن واستقراره.

تؤمن بأن وحدة العراق واستقراره تعتمد أساساً على وحدة الشرق الأوسط واستقراره.

وتؤمن هذه الثقافة المعتدلة بأن العراق بحاجة الى دور الجيش الوطني ليكون مراقباً محايداً على صحة سير العملية السياسية ووحدة الوطن وأمنه، ويمكنه التدخل لإيقاف وتصحيح أي خروقات أو تهديدات.

خامساً: اقتراحات المثقف العراقي لتعزيز الهوية الوطنية

إن الانعطافات التاريخية الكبرى في مسيرة الشعب العراقي، لا بد أن تدفع القوى الحية فيه الى تبني خيارات الحفاظ على الهوية الجمعية للمجتمع، وأن ينبري مثقفوه الى اقتراح الحلول إزاء الهجمات، التي تستهدف عنوة نزع مضامين ثقافته وخصائمه وهويته الوطنية، التي هي ليست مثل أي هوية إنسانية أخرى، جوهرًا منجزاً بصورة نهائية. صحيح أن فيها ما يمتد من الماضي، لكنها لا بد أن تستمد نسقتها من الحاضر وضروراته

في أمة متجانسة لتبزغ منها تلك النزعة الوطنية الجامعة لملاحم الأمة وامكانياتها التي تتحقق في نطاق دولة مؤسساتية، وبالمقابل كما يقول روبرت ماكفير: «تقوم الهويات الفرعية على فكرة الارتباط بهوية الوطن وبأرض الإقامة الفعلية، أرض الآباء والأجداد، ما يتبع عن ذلك: الإثار الوطني على القومي وتأكيد الإرادة من أجل الوطن. وهذه العاطفة الإنسانية الحقيقية تنبثق من إحساس وجداني رفيع يقوم على تهميش الأناية الفرعية الغائها، فتقوى الروابط عوضاً عنها لتؤسس الهوية الجامعة في حدود الوطن أجمع»^(٣٦). عليه «فإن الوجود الحقيقي للإنسان المدني مرهون بوجود هويته الوطنية، وعندما يتحقق له ذلك يشعر أنه بمأمن من كل شرور، فوجود الهوية الوطنية يعني الكثير، وفي ظلها تعيش الهويات الأخرى بأمان وخير وسلام، ولكنها حين تغيب تنتعش وتنشط كل الهويات الثانوية التي تلقى بالإنسان في احضان الموت والجحيم والخسران»^(٣٧).

ب: المواطنة أساس تعزيز الهوية الوطنية والقضاء على الطائفية

يشير مصطلح المواطنة الى «مساهمة الأفراد في إدارة الشؤون السياسية للدولة، عن طريق المشاركة في صياغة القرارات والأحكام التنظيمية للدولة»^(٣٨)، وتعني: «مجموع القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية

الديني بقدر ما يدخل ضمن نطاق الهوية الأوسع ويضمن لاندماجه ضمن ألقها»^(٣٤).

فمن الضروري إقامة توازن بين مكونات الهوية المركبة المشتركة، وأن يكون هذا التوازن خلافاً، أي يعمل على توحيد الهوية الوطنية ويشدد على التعايش والتسامح المتبادل والاحترام والتفاهم والحوار، وكذلك الاعتراف بحقوق الآخر وتكريسه في الممارسة العملية. فالهوية ينبغي أن تشكل وفق تفاعل حر وفي اطار الامتثال الطوعي وليس القسري. ولو تحقق هذا التوازن، ستكون هناك حالة التصاهر في المجتمع العراقي سواء بين الطوائف والأديان أو القوميات، التي سترسم لنا في المستقبل صورة متفائلة لجواب الهوية الوطنية، الذي بموجبه تكون هذه الهوية، هوية مشتركة، يجد فيها كل مكون من مكونات المجتمع العراقي نفسه دون الغاء أو تهميش للأخرين، «فإن الاعتزاز بالانتماء القومي لم يكن معيباً، وتعلق الإنسان بقوميته لا يشكل مخالفة للشرع أو الإنسانية. ولكن النظر الى القوميات الأخرى بعداء واحتقار هو العيب الشنيع لأنه سلوك فاشي وضد الإنسانية»^(٣٥).

وهكذا يمكن للهوية الوطنية العراقية أن تكون وبحق «أم الهويات»، تضم بين جناحيها شتى أنواع الهويات الجزئية الفرعية الهامة - القومية، الإثنية، الدينية، العرقية - التي من الممكن صهرها

وحرمان مجموع الشعب منها؟ الاجابة: بالطبع لا،
«فالإنسان المقموع والمضطهد في وطنه، لا ينمو
لديه حس المواطنة بشكل إيجابي، ذلك لأنه باسم
الوطن يضطهد ويقمع، وتحت علمه وشعاراته
الوطنية تهان كرامته وتنتهك حقوقه»^(٤٠).

وعدم الاعتراف بالمواطنة، أو تطبيق مبادئها
الأساسية- العدالة والمساواة- وتمييز فئة دون
فئة أخرى بالحقوق والامتيازات، يعني تولد
انتهاكات ثانوية، واستمراراً للصراعات الطائفية
(حرب الكل ضد الكل) على حد تعبير هوبز.
ولنتأمل ما تعرض له العراق من عنف على نحو
لم يسبق له مثيل لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، ليحصد
أرواح الالوف من العراقيين من جميع الطوائف
والقوميات والاتجاهات تحت شعارات (التفوق
الطائفي)، التي يتبرأ منها جميع الفرقاء والفاعلين
السياسيين، بإعلانهم أن لا علاقة لهم بالطائفية
والمذهبية، كهوية، لكنهم يستعيدونها عند
تقسيم المناصب وتقسيم المغانم والحصول على
الامتيازات.

إن مثل هذه الاعتبارات هي التي دفعت
الباحث والمفكر «عبد الحسين شعبان» الى الالحاح
على اقتراح مشروع لتحرير الطائفية بجميع
اشكالها ومظاهرها والمحاسبة على مرتكبيها أو
المرشحين لها، أو المتواطئين بالسكوت عنها، من
أجل تعزيز المواطنة في العراق. آملاً أن تبناه القوى

والسياسية والاقتصادية والثقافية... السخ، التي
تمكن الفرد من الانخراط في المجتمع والتفاعل معه
إيجابياً والمشاركة في إدارة شؤونه»^(٣٩).

ويتبين أن للمواطنة علاقة واضحة المعالم
بفكرتي: الانتفاء والولاء، حيث تحيل فكرة الانتفاء
الى كون المواطنة مرتبطة بهوية وطنية خاصة، تعود
الى عناصر أهمها: الانتفاء الى الارض والولاء لها في
السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين
لتحقيق الأمن الاجتماعي. وفكرة الولاء تحيل
المواطنة الى الولاء للسلطة السياسية- لا بمعنى
الخضوع والاستسلام- بل بالمعنى المدني، الذي
يعني واجب الفرد في المحافظة على أمن الدولة.
وبالمقابل ينال الحماية من قبل هذه السلطة بما في
ذلك الحماية الدبلوماسية للمواطن في غير وطنه.
وهكذا فالمواطنة هنا تعني مشاركة في الحياة
السياسية، وممارسة للحقوق المدنية، فالمواطن هو
فرد ينخرط في سلطة الدولة وفي حمايتها، وبالتالي
يتمتع بحقوق مدنية ويقوم بواجبات تجاه الدولة
التي ينتمي اليها.

ولكن، نتساءل: هل يمكن الحديث عن مواطنة
بمعناها الحقيقي، إذا كان الفرد يعاني الاضطهاد
والحرمان والتهميش والاستبعاد واللامساواة،
والانتهاك لحقوقه المدنية أو السياسية؟ وهل يمكن
الحديث عن المواطنة مع استمرار ظاهرة الفقر
وسوء توزيع الثروة وتمتع فئة قليلة بامتيازات كاملة

وهكذا فإن المواطنة هي فعل وسعي دائم ومطلوب لنبذ السلوك الطائفي أو المذهبي وعلى أساسها يمكن أن تتعايش هويات مصغرة فرعية مع الهويات العامة في إطار المساواة والحرية واحترام حقوق الاغلبية من جهة، وتأمين حقوق الاقلية من جهة أخرى، على أساس التكامل والتكافؤ والتكافل والمساواة، وليس التنافر والاحتراب، ولعل ذلك يمكن أن يسهم في تعزيز وتعميق الشعور الوطني والانتماء للكيان القانوني كوطن وليس كطائفة أو مذهب أو عشيرة. أي الانتماء للأمة. ذلك لأن «طريق المواطنة هو الحرية وصيانة حقوق الانسان والدفاع عن كرامته الإنسانية. وإن هذه القيم وهي التي تخلق عند الإنسان الحس الوطني الصادق. وبدون هذه القيم، تضع المواطنة، وإذا ضاعت المواطنة ضاع الوطن، لذلك لا وطن عزيزاً بدون مواطنة عزيزة»^(٤٣).

ج: دور التربية والتعليم والثقافة في تعزيز الهوية الوطنية

لقد تعود الجميع، على التعامل مع حل اشكالية تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة ومعاييرها، باعتبارها (مشكلة سياسية) تقع على عاتق الحكومة بالدرجة الأساس، طبعاً لا أحد يمكنه أن ينفي دور الدولة والمعالجة السياسية في كل أمور الوطن، لكن هذا لا يبرر تناسي العامل الآخر المهم لا بل والأهم هو: الفعل الثقافي التربوي والتعليمي، الذي تتحمل مسؤوليته الاطراف المدنية والدينية وعلى رأسها النخب الثقافية والمؤسسات التعليمية. إن

السياسية الوطنية، وإقراره دستورياً وقانونياً، وأن يثير هذا المشروع نقاشاً وحواراً واسعاً لدى النخب المثقفة الفاعلة في المجتمع، لأنه سيكون المدخل الأساسي لإعادة النظر بكامل النظام السياسي دستورياً وقانونياً، ولإعادة حمة المجتمع العراقي، من خلال اعتماد مبادئ المساواة والمواطنة الكاملة، وبالتالي في مواجهة التحديات الراهنة، واستعادة سيادة العراق واستقلاله. ولعل في ذلك جزء من رد الاعتبار الى الهوية العراقية العامة، التي بإمكانها تأمين واحترام حقوق الهويات الفرعية، سياسياً وقومياً ودينياً... الخ دون تمييز، وهو الأمر الذي يقود الى وضع حد لظاهرة العنف والإرهاب والفساد المالي والإداري، ويمتد لاستعادة هبة الدولة العراقية ووحدها وهويتها المشتركة الموحدة^(٤١).

ويتفق معه بالرأي الدكتور عبد الخالق حسين: الذي يقول: «إن السبيل الوحيد لمنع تكرار الكوارث مستقبلاً... هو بناء دولة المواطنة الصحيحة، ونبذ التمييز بين المواطنين بجميع اشكاله، الدينية، والطائفية، والمناطقية... الخ، واحترام حقوق الانسان بما فيها حقوق المرأة والطفل... لذا فالحل ليس بمحاربة الانتماءات الثانوية، بل بالمساواة بين أبناء الشعب الواحد في الحقوق والواجبات، والاعتراف بالهويات الأخرى، وعندها سوف لن تتعارض الانتماءات الثانوية مع الولاء للوطن والهوية الوطنية»^(٤٢).

العيش المشترك واحترام ثقافة الآخر، ليكون بذلك جيل يؤمن بالمواطنة كفلسفة ومبدأ من المبادئ السامية لبناء المجتمع^(٤٥).

وأيضاً بتحويل ثقافة المواطنة من درس يلقن الى درس عملي، الذي يحتم على الأسرة كما على المدرسة والمجتمع العمل معاً على تحويلها الى سلوك يحقق العدالة والمساواة بين الأفراد، والذي لا يتم إلا بالتربية، التي اقترنت بفكرة المواطنة. فأى مشروع تربوي يؤسس على الرؤية الجماعية للفرد، فالغاية منه تكوين الإنسان المواطن الواعي الممارس لحقوقه وواجباته في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، كما تتمثل في العمل المبرمج من أجل أن تنمى لديه، باستمرار، منذ مرحله الأولى، القدرات والطاقات التي تؤهله مستقبلاً لحماية خصوصياته وهويته وممارسة حقوقه وأداء الواجبات بكل وعي ومسؤولية، حتى يتأهل للتواصل الإيجابي مع محيطه. وهكذا فإن تربية الأفراد على المواطنة التي تنتهجها السلطة التربوية الاجتماعية هي حصيلة نشئة اجتماعية هادفة ومتكاملة، فهي فكرٌ وعملٌ وفلسفة تربوية، يكون أساسها الإصلاح والرقي بالمجتمع^(٤٦).

تأسيساً لذلك، لا بد من السعي الى بناء مؤسسات ثقافية مدنية واسعة تقوم على أساس وعي الحاجة الى ضرورة التكامل التعليمي والمعرفي والعلمي، وباتجاه إيجاد أسس عميقة وفاعلة لتعميق الوعي بالهوية الوطنية وقيم

الفعل الثقافي التربوي هو الأهم لأنه يسبق الفعل السياسي ويدفع من خلال خلق الوعي الثقافي لدى الفرد والمجتمع ولدى نخبة الدولة نفسها^(٤٤).

وهذا الفعل التربوي يفترض وجود قوى حيوية فاعلة ذات رؤى مقبولة وواضحة وقائمة على أساس معرفي وثقافي من أجل صيانة حيوية المصالح المشتركة في المجتمع والتي تتمثل بالدرجة الأولى عند رجال التربية والتعليم، الذين من مهامهم الأساسية تعليم الطلاب مبادئ حب الوطن، والشعور بالانتماء والولاء الى أرضه وناسه، وتنشئتهم على كيفية امتلاك هوية وطنية شاملة تضم تحت طياتها هوياتهم التي ولودوا عليها. وهذا يستوجب وجود مؤسسات تعليمية، تؤمن بقضية وجود هوية وطنية، من خلال ذلك، يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً أساسياً في عملية التواصل الإنساني الذي يتحقق بتجاوز الهويات الفردية نحو الهوية الوطنية التي تجعل من التنوع الثقافي البشري قصة إنسانية مشوقة ويعزز العلاقات الاجتماعية ويقلل التوترات الاجتماعية داخل المؤسسة التعليمية.

وهذا الأمر لا يتم إلا بتوثيق قيم المواطنة الحاضرة للتنوعات القومية والثقافية، وعدها منهجاً من المناهج الدراسية، والعمل على تنشئة الاجيال القادمة وفقاً لمعاييرها الاجتماعية التي تتحدد بالمساواة والتسامح ونبذ العنف والخلافات، فهي تحفز على الانتماء الوطني وأهمية

وقد أصر أغلب المفكرين وعلماء الاجتماع والباحثين في العلوم السياسية على ضرورة تطبيق الديمقراطية في العراق، كمشروع ونظام اجتماعي وسياسي يضم كافة تعدديات ومكونات الشعب العراقي في كينونة وهوية وطنية واحدة. وأولهم كان المفكر العراقي عبد الفتاح ابراهيم (١٩٠٦-٢٠٠٣) حيث أصر في أن الديمقراطية الاجتماعية تعد الصيغة المثلى للتنظيم السياسي في العالم الحديث، وجادل في أن مشاركة الفرد في العملية السياسية، وقدرته على التأثير في طبيعة المجتمع، هي المؤشرات الأساسية التي تميز انتباء المرء الى كيان وطني، والوطنية هي فلسفة وصيغة للوعي الاجتماعي الجديد. وتتلخص الوطنية الايجابية بوجود نظام يستند الى الديمقراطية القائم على التعددية التي هي أمرٌ سياسيٌ للمجتمع والأمة عموماً وللدولة خصوصاً. والدولة بالمعنى الايجابي هي التي تكفل العدل الاجتماعي وحقوق العمل، وتتولى حماية الحريات الأساسية على شاكلة حرية الفكر والرأي والتعبير، وتسمح بمشاركة الشعب في عملية صنع القرار. وفق ذلك فإن الهوية الوطنية -بحسب عبد الفتاح ابراهيم- ستعبر عن «وعي الأفراد وشعورهم بالحرية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، في ظل نظام سياسي ديمقراطي يعمل على تحريرهم من وطأة الفقر»^(٤٨)، فضلاً عن، خلق فرص حقيقية للتنمية البشرية الاقتصادية وعلاج الأمراض التي يعاني منها المجتمع كالأمية والجهل والبطالة.

المواطنة، وأهمية الشراكة في صياغة قواعد مقبولة لتقبل التعدد والتنوع داخل المجتمع لحماية الهويات المختلفة اولاً، وكذلك لتأمين سياقات ايجابية للتبادل الايجابي للمصالح ثانياً، مع الحفاظ على أصل تلك الهويات الفرعية بعيداً عن أي شكل قهري وافتراس لهيمنة هوية كبرى.

د: الديمقراطية: الحل الأمثل لتعزيز الهوية الوطنية في العراق

إن أزمة تعزيز الهوية الوطنية في العراق، هي قبل كل شيء أزمة تعددية وتفاهم وحوار وتسامح وأزمة ثقة متبادلة بين الشعب والساسة، وبإيجاز شديد هي «أزمة ديمقراطية».

ولا جدال، أن الديمقراطية لا تقوم إلا في الدولة القوية، والدولة لا تكون قوية إلا بمدى قدرتها على تمثيل أوسع قاعدة من فئات الوطن، والدولة لا يمكنها أن تمثل كل تنوعات المجتمع من دون امتلاك أساس: (فكري-تاريخي-تربوي- وطني) شامل متفق عليه من قبل جميع هذه التنوعات مهما اختلفت قناعاتها ومشاريعها السياسية. وفي هذا الصدد، فإن «التعبير الحقيقي عن الهوية الوطنية، إنما يتجلى في الأساس في البعد السياسي الديمقراطي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في السياسة من خلال المساهمة في صنع القرار والثقة بالمؤسسات السياسية والاعتراف بشرعيتها»^(٤٧).

من الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد»^(٤٩).

ومن بعده جاء المفكر فالح عبد الجبار (١٩٤٦-٢٠١٨) ليؤكد أنه من أجل تعزيز الهوية الوطنية لا بد من بناء عملية سياسية لا تستثني أي شريحة. وبذلك تبنى مشروع «الديمقراطية التوافقية» لبناء الدولة- الأمة، الذي يهدف الى حماية الجميع من الجميع، من خلال امتصاص حالات التسيد: التوتاليتارية- الدكتاتورية، باسم الحزب أو الفرد أو الطائفة أو القومية^(٥٠).

ونوعاً ما قد توسع المثقفون العراقيون المعاصرون، بمشاريعهم الثقافية لتعزيز الهوية الوطنية، فنجد أن الدكتور «عبد الخالق حسين»، حاول دمج العلمانية بالديمقراطية في بوتقة واحدة، وفق إيمانه الكبير في فصل الدين عن الأمور الدنيوية لاسيما أمور الدولة والمجتمع حيث يقول: «لا يمكن تحقيق دولة المواطنة إلا بتبني النظام الديمقراطي الليبرالي، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية الليبرالية إلا بتبني العلمانية الديمقراطية. ونؤكد على «العلمانية الديمقراطية» لأنها وحدها تحترم حق الاختلاف، وحرية الأديان، والمذاهب، والمعتقدات المختلفة... كما ونؤكد على العمل وفق شعار: (الدين لله والوطن للجميع). فحرية اتباع الأديان والمذاهب المتعددة في الدولة الواحدة لا تتحقق إلا في نظام دولة المواطنة العلمانية الديمقراطية الليبرالية، الذي يعمل على نشر المحبة، والانسجام، والتسامح

ومن بعده جاء عالم الاجتماع علي الوردي (١٩١٣-١٩٩٥) الذي على الرغم من اقراره بأن المجتمع العراقي منقسم على نفسه ومفكك لا يجمعه تاريخ مشترك أو هدف مشترك، إلا أننا نجده يدعو الى تعايش ايجابي بين مكونات هذا المجتمع، وذلك من خلال نظام ديمقراطي ليبرالي يعتمد التمثيل النسبي لفئاته. وما يشكل رأيه هذا المعادلة المحتملة لبناء هوية وطنية عراقية جديدة. فيقول الوردي في كلام أوردته في ختام كتابه «دراسة في طبيعة المجتمع العراقي»: «إن الشعب العراقي منشق على نفسه، وفيه من الصراع القبلي والطائفي والقومي أكثر مما في أي شعب عربي آخر - باستثناء لبنان-، وليس هناك من طريقة لعلاج هذا الانشقاق اجدي من تطبيق النظام الديمقراطي فيه، حيث يتاح لكل فئة منه أن تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية... فإن الديمقراطية ليست مجرد فكرة مجردة تُعلم في المدارس أو تُلقى في الخطابات والتهافتات، بل هي اعتياد وممارسة. فإذا بقينا نتظاهر بالديمقراطية قولاً، ولا نمارسها فعلاً، فسوف نظل كما كنا نسطو بعضنا على بعض - الى ما لا نهاية له!»^(٥٣). وهذا السطو يعبر عن الجرح الطائفي في الهوية العراقية، الذي لا علاج له إلا بالاعتماد على نظام التعددية ومشاركة جميع المواطنين بإدارة الوطن، كل حسب جدارته وليس حسب انتائه الطائفي والعشائري والحزبي. عليه لا بد من النظر الى الديمقراطية من ثلاث زوايا: «الديمقراطية كشعور نحو الأنا، والديمقراطية كشعور نحو الآخرين، والديمقراطية كمجموعة

لا يحصل إلا في ظل مناخ سياسي اجتماعي صحي وعبر تربية اجتماعية وثقافية واعلامية رسمية، فضلاً عن وجود أرضية قانونية صلبة تضمن حقوق الجماعات المختلفة من جهة، وحقوق كل فرد من جهة أخرى. واليوم يغدو رهان الثقافة العراقية الأكبر في تقوية المجتمع المدني، لا من أجل معادلة المجتمع السياسي فحسب وإنما في مواجهة ذلك الجزء من المجتمع الطائفي بمؤسساته الما قبل الدولية والمعوقة لبناء دولة مؤسسات ديمقراطية عمادها سلطة القانون والحريات العامة، ومبدأ المواطنة وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية.

وبصورة عامة، فإن المبتغى الأساس من الديمقراطية هو بناء هوية الوطن، هوية لا تكون جميعاً لإرهاصات المواقف، بل قيمة يدين لها الجميع ويستظل تحتها الجميع. "فالهوية مهما دجنت تبقى صنو الوحدة الوطنية. وعليه فإن الاستشهاد بها كعنوان للهدف الأسمى يرمي أن يكون خارج اللعبة السياسية وإيديولوجيتها، ومقدمة لا بد منها لنجاعة النظام الديمقراطي. فلا ديمقراطية من دون هوية موحدة، ولا هوية موحدة بدون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية بدون محتوى قيمى يقوم على التسامح والتآلف والإحساس بالذات الأعلى. تلك الثلاثية ينبغي أن تكون استراتيجية أداء للقبال من السنين إذا ما أردنا فهم العراق كوحدة بناء وطنية مستقلة"^(٥٣).

والوحدة الوطنية بين أبناء ومكونات الشعب، ويحقق الازدهار الاقتصادي، وحل الخلافات بالوسائل الحضارية، كما هو واضح ومتبع في الدول الغربية الديمقراطية^(٥١).

ولعل صاحب كتاب «موقع الهوية» المفكر المعاصر سعد محمد رحيم (١٩٥٧-٢٠١٨) قدم لنا مشروعاً ثقافياً كاملاً من أجل تعزيز الهوية الوطنية، ذلك لأنه يرى أنه لا يمكننا تصور وجود دولة ذات بنية صلبة في عالمنا المعاصر، لاسيما تلك التي يتسم مجتمعها بالتنوع العرقي والمذهبي والطائفي كالعراق، من دون توطيد القواعد الخمس التالية^(٥٢):

الطابع المدني.

مبدأ المواطنة.

ديمقراطية الحكم، والتداول السلمي للسلطة.

المجتمع المنتج، والتنمية المستدامة.

العدالة الاجتماعية.

ويرى أنه كلما افتقدنا لواحدة من هذه القواعد أو أكثر يخلل الاتزان، وتتوالد الأزمات، وتكثر التخندق، وتتفشى جيوب التخلف والظلام والعنف في الداخل، وتبرز الثغرات التي منها تنفذ القوى الخارجية المتربصة. وأن الضمانة الأولى للديمقراطية هي نمو (مجتمع مدني) فعال والقبول العام بمبادئ التعايش والتعددية والتسامح. وهذا

الخاتمة

مما تقدم من البحث في بيان دور المثقف العراقي في تعزيز الهوية الوطنية نصل الى أبرز النتائج التي خلصنا بها والتي تتمثل بالآتي:

١- ظهر الاهتمام والدعوة للهوية الوطنية في العراق مع بداية تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وتخلص العراق من الفترة العثمانية المظلمة التي جثمت على البلاد لمدة أربعة قرون، وانتشار أفكار سياسية جديدة للاهتمام ببناء الدولة الحديثة والمواطن والهوية الوطنية، جاءت مع رياح التغيير والاصلاح والحداثة الغربية والتي تأثر بها المجتمع العربي الحديث مع رواد الاصلاح والنهضة العربية الحديثة.

٢. تأثر المجتمع والمثقف العراقي بما ظهر من أفكار وأطروحات ثقافية وسياسية وإصلاحية وفلسفية وأدبية جديدة، وخاصة القادم من مصر وبلاد الشام، عن طريق المفكرين العرب الذين نقلوا أفكار غربية حديثة الى الواقع العربي من أجل تحقيق نهضة تغييرية انطلقت أسسها من بداية بناء الدولة ومؤسساتها وتمكين الفرد من حصوله على المواطنة وممارسة دوره الحر في المشاركة في الانتخابات وممارسة السلطة والحكم واتخاذ القرار بوصفه مواطناً له كامل الحقوق السياسية حسب فلسفة الفكر السياسي الحديث.

٣- تتعرض الهوية الوطنية لمسألة الصعود والهبوط بحسب طبيعة المجتمع وظروفه التاريخية والزمانية التي يعيشها، ويتعرض البلد للخطر

والمحن حين تنتكس هذه الهوية وتهبط مع صعود الهويات الفرعية المختلفة التي تشظي المجتمع وتقتله لانفراط عقد هذه الهويات وفقدان الخيط الذي يجمعه معاً، وهذا ما لاحظناه في المجتمع العراقي ما بعد التغيير ٢٠٠٣ من أحداث طائفية وحرب أهلية وقتل وتطرف وعنف وتهجير وكراهية بين الهويات المتصارعة، والتي غاب عنها تماماً حضور الهوية الوطنية.

٤. كان للمثقف العراقي، بمختلف فئاته ومكوناته وتخصصاته، الدور الكبير في توجيه الفرد العراقي للاهتمام بالهوية الوطنية وبيان أثرها وخطرها الكبير على الفرد والمجتمع، في استقرار البلد من عدمه، وتحقيق أمنه وسلامته بين البلدان، وهذا ما قدمه نخبة من مثقفي العراق المعاصرين على المستوى السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي والديني، ممن تناولناهم في ثنايا البحث.

٥- تُعد مسألة تعزيز الثقة بالهوية الوطنية وبالعلاقة بين المواطن والسلطة الحاكمة أهم وأخطر مسألة في ديمومة العملية السياسية والاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي، وهذا برأي المثقف لن يتحقق إلا بمجموعة من المقترحات التي أهمها بناء المؤسسات والتثقيف بدور المواطن في تحقيق الشراكة الوطنية بين هوياته الفرعية وهويته الوطنية الأم للوطن الذي يعيش ويحيا فيه، وهذا الترسخ لن يتزن الا بإشاعة ثقافة المواطنة وتربية المواطن عليها كسلوك يومي يمارسه في حياته اليومية، وترسخ هذه الهوية أكثر عن طريق التربية والتعليم والثقافة والإعلام في ظل النظام الديمقراطي الحر.

الهوامش

١. علي شريعتي. مسؤولية المثقف. ط ١. مكتبة المعرفة. بغداد-العراق. ٢٠١٣. ص ٤٩-٥٠.
٢. عبد الله الغدامي. القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة. ط ٢. المركز الثقافي العربي. الدر البيضاء-المغرب. ٢٠٠٩. ص ٦٨.
٣. صموئيل ب. هنتغتون. من نحن. التحديات التي تواجه الهوية الامريكية. تر: حسام الدين الخضور. ط ١. دار الرأي. دمشق. ٢٠٠٥. ص ٣٧.
٤. ينظر: شعبان، عبد الحسين: الهوية والمواطنة(البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان. ط ١. ٢٠١٧، ص ٢٧.
٥. صموئيل ب. هنتغتون. من نحن. التحديات التي تواجه الهوية الامريكية. تر: حسام الدين الخضور. ط ١. دار الرأي. دمشق. ٢٠٠٥. ص ٣٧.
٦. ينظر: محمد، هيفاء احمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مركز الدراسات دولية، العدد الثالث والخمسون، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢.
٧. ينظر: موسى، عبد المطلب عبد المهدي: ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٤٨.
٨. الحصري، أبو خلدون ساطع، آراء وأحاديث في الوطن والقومية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥، ص ٩.
٩. نقلاً عن: الحمود، علي طاهر، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، ص ٣٤.
١٠. جبر، لؤي خزعل: الهوية الوطنية العراقية (دراسة ميدانية)، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٩-٣٠.
١١. العادلي، حسين درويش: المواطنة والهوية العراقية، مجلة المواطنة والتعايش، ٢٠٠٧، العدد ٥، نقلاً عن: جبر، لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، ص ٩٥.
١٢. عبد الجبار، فالح: العامة والأفندي (سياسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني)، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، بيروت-لبنان، ٢٠١٠، ص ٤٥٢.
١٣. نقلاً عن: احمد، شاهو فائق: دور وحضور القوى الاقليمية في المعادلة السياسية العراقية ما بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، ٢٠٢٢، ص ٩.
١٤. نظمي، فارس كمال، المحرومون في العراق (هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية)، دار ومكتبة بصائر، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٣.
١٥. ينظر: احمد، شاهو فائق: دور وحضور القوى الاقليمية في المعادلة السياسية العراقية ما بعد ٢٠٠٣، ص ١٧.
١٦. مار، فيبي: عراق واحد أم عراقات: ما الذي حدث للهوية العراقية؟ بحث منشور ضمن كتاب صراع الهويات في العراق، تحرير اكييم رود، اماتزيا بارام، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، العراق-بغداد، (بلا. ت)، ص ٧٢.
١٧. المعموري، عبد علي كاظم، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية(ارث الماضي وعصف الاحتلال)، بحث منشور ضمن كتاب المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠١١، ص ٤٦.
١٨. هنتغتون، صموئيل: من نحن؟، ص ٣٢.
١٩. حميد، هبة مجيد: الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب- قسم الاجتماع، ٢٠١٩، ص ٥٢.

٢٠. مار، فيبي: عراق واحد أم عراقات، ص ٧٥.
٢١. ينظر: شعبان، عبد الحسين: الهوية والمواطنة، ص ١٠٩.
٢٢. ينظر: خليل، طلال حامد: الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الثاني، العراق - دبالى، ٢٠٢٠، ص ٤٣-٤٦.
٢٣. ينظر: رضوان، عمير بسيوني: أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام، القاهرة، ط ٢٠١٢، ص ٦-٧.
٢٤. ينظر: مطر، سليم: الذات الجريحة (اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقمتوسطي»)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٣١-١٣٢.
٢٥. العنبيكي، وضاح فاضل، الميالي، احمد عدنان: إشكالية الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار، مركز الرافدين للحوار، بيروت - النجف، ٢٠٢١، ص ١٤٠.
٢٦. ينظر: جاسم، خيرى عبد الرزاق: إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة حوراي، العدد ٣٠، العراق - بغداد، ٢٠١٩، ص ١٩٠-١٩١.
٢٧. هنتغتون: من نحن؟، ص ٣٠.
٢٨. شعبان، عبد الحسين: جدل الهويات في العراق (الدولة والمواطنة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ط ٢٠١٠، ص ١٨.
٢٩. ينظر: رحيم، سعد محمد: موقع الهوية، ص ٢٤-٢٥-٢٦.
٣٠. ينظر: مطر، سليم: العراق الجديد والفكر الجديد، مركز دراسات الامة العراقية - ميزوبوتاميا، دار
- الكلمة الحرة بغداد - جنيف، بيروت، ط ٢٠١٠، ص ٦١.
٣١. المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٦.
٣٢. الحيدري، ابراهيم: الشخصية العراقية والبحث عن الهوية، ج ١، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٧٦-٢٧٧.
٣٣. جبر، لؤي خزعل: الهوية الوطنية العراقية ص ٩٣.
٣٤. حسين، عبد الخالق، الطائفية السياسية، ص ١٥٠.
٣٥. ماكفير، روبرت م. بيدج. هب، شارلز: المجتمع، ترجمة علي احمد موسى، مكتبة النهضة المصرية، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، مصر - القاهرة، ١٩٧١، ص ٥٦١.
٣٦. كاظم، رائد جبار: عنف الهويات بين الدولة والمكونات في المجتمع العراقي، بحث منشور ضمن مؤتمر العراق الفلسفي الدولي التاسع (الفلسفة ومشكلات الواقع)، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤١٨.
٣٧. بن دوية، شريف الدين: المواطنة مفهومها وجذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت - لبنان، ط ٢٠١٩، ص ١٤.
٣٨. شعبان، عبد الحسين: الهوية والمواطنة، ص ٢٩.
٣٩. زيد، عامر عبد: رابطة المواطنة وآليات المجتمع المدني، بحث منشور ضمن: المواطنة والهوية الوطنية، الحضارية للطباعة والنشر، العراق - بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٦-١١٧.
٤٠. ينظر: شعبان، عبد الحسين: الهوية والمواطنة، ص ٢٧-٢٨.
٤١. حسين، عبد الخالق: الطائفية السياسية، ص ٢٠٧.

قائمة المصادر والمراجع

٤٢. زيد، عامر عبد: رابطة المواطنة وآليات المجتمع المدني، ص ١١٦-١١٧.
٤٣. ينظر: مطر، سليم: جدل الهويات (صراع الانتماءات في العراق والشرق الاوسط)، مؤسسة فرهنگي سماء، بلا. ت، ص ٢٧-٢٨.
٤٤. ينظر: حميد، هبة مجيد: الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية، ص ٤٩.
٤٥. ينظر: بن دوبة، شريف الدين: المواطنة، ص ١٠٢.
٤٦. الحمود، علي طاهر: العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، ص ٣٨.
٤٧. ابراهيم، عبد الفتاح، منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية، مركز الرابطة للدراسات والبحوث والتوثيق، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٠٦. نقلا عن: الحمود، علي طاهر، العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، ص ٨٠.
٤٨. الوردی، علي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الوراق للنشر، العراق- بغداد، ١٩٩٤، ص ٣٨٣.
٤٩. زيد، عامر عبد: رابطة المواطنة وآليات المجتمع المدني، ص ١١١-١١٢.
٥٠. ينظر: الحمود، علي طاهر، العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، ص ٩٥-٩٦.
٥١. حسين، عبد الخالق، الطائفية السياسية، ص ٢٠٨.
٥٢. ينظر: رحيم، سعد محمد: موقع الهوية، ص ٨٦.
٥٣. العمار، منعم صاحبي: التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة، بحث منشور في كتاب المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠١١، ص ٤٢.
- أحمد، شاهو فائق: دور وحضور القوى الاقليمية في المعادلة السياسية العراقية ما بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، ٢٠٢٢.
- بن دوبة، شريف الدين: المواطنة مفهومها وجذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠١٩.
- جاسم، خيرى عبد الرزاق: إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة حمورابي، العدد ٣٠، العراق- بغداد، ٢٠١٩.
- جبر، لؤي خزعل: الهوية الوطنية العراقية (دراسة ميدانية)، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، ٢٠٠٨.
- حسين، عبد الخالق: الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط ١، ٢٠١١.
- الحصري، أبو خلدون ساطع: آراء وأحاديث في الوطن والقومية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.
- الحمود، علي طاهر: العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، مؤسسة مسارات، بغداد- بيروت، ٢٠١٢.
- حميد، هبة مجيد: الهوية الوطنية من منظور

- الأقليات العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب- قسم الاجتماع، ٢٠١٩.
- الحيدري، ابراهيم: الشخصية العراقية والبحث عن الهوية، ج ١، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣.
- خليل، طلال حامد: الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الثاني، العراق- ديالى، ٢٠٢٠.
- رحيم، سعد محمد: موقع الهوية(السلطة، الجسد، المكان، العنف)، دار ميزوبوتاميا، العراق- بغداد، ط١، ٢٠١٨.
- رضوان، عبير بسيوني: أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة و بروز الطائفية، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٢.
- زيد، عامر عبد: رابطة المواطنة وآليات المجتمع المدني، بحث منشور ضمن: المواطنة والهوية الوطنية، الحضارية للطباعة والنشر، العراق- بغداد، ٢٠٠٨.
- شريعتي، علي. مسؤولية المثقف. ط١. مكتبة المعرفة. بغداد- العراق. ٢٠١٣.
- شعبان، عبد الحسين: الهوية والمواطنة(البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان. ط١. ٢٠١٧.
- شعبان، عبد الحسين: جدل الهويات في العراق(الدولة والمواطنة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٠.
- صموئيل ب. هنتنغتون. من نحن. التحديات التي تواجه الهوية الامريكية. تر: حسام الدين الخضور. ط١. دار الرأي. دمشق. ٢٠٠٥.
- عبد الجبار، فالح: العمارة والأفندي(سياسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني)، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، بيروت-لبنان، ٢٠١٠.
- عبيد، اشرف محمد محمد: الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦.
- عزيز، عقيل عبد الله، صورة المثقف في الخطاب العربي المعاصر، تقديم: رائد جبار كاظم، دار قناديل، العراق- بغداد، ط١، ٢٠٢٣.
- العمار، منعم صاحي: التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة، بحث منشور في كتاب المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ٢٠١١.
- العنبيكي، وضاح فاضل، الميالي، احمد عدنان: إشكالية الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار، مركز الرافدين للحوار، بيروت-النجف، ٢٠٢١.
- الغدامي، عبد الله. القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة. ط٢. المركز الثقافي

- العربي. الدر البيضاء - المغرب. ٢٠٠٩.
- الفواز، علي حسن: إشكالات الدولة الوطنية (من التاريخ الى نسق الحداثة)، دار ميزوبوتاميا، دار نينوى، بغداد - دمشق، ٢٠١٢.
- كاظم، رائد جبار: عنف الهويات بين الدولة والمكونات في المجتمع العراقي، بحث منشور ضمن مؤتمر العراق الفلسفي الدولي التاسع (الفلسفة ومشكلات الواقع)، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٠.
- لوبون، جوستاف: روح السياسة، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٢.
- مار، فيبي: عراق واحد أم عراقات (ما الذي حدث للهوية العراقية؟)، بحث منشور ضمن كتاب صراع الهويات في العراق، تحرير اكيم رود، اماتزيا بارام، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، العراق - بغداد، (بلا. ت).
- ماكفير، روبرت. م، بيدج ه، شارلز: المجتمع، ترجمة علي احمد موسى، مكتبة النهضة المصرية، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، مصر - القاهرة، ١٩٧١.
- مجموعة من المؤلفين: المواطنة والهوية العراقية (عصف احتلال ومسارات تحكم)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠١١.
- محمد، هيفاء احمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مركز الدراسات دولية، العدد الثالث والخمسون، بغداد، ٢٠٠٣.
- مطر، سليم: الذات الجريحية (اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي "الشرقمتوسطي")، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠.
- مطر، سليم: العراق الجديد والفكر الجديد، مركز دراسات الامة العراقية - ميزوبوتاميا، دار الكلمة الحرة بغداد - جنيف، بيروت، ط ١، ٢٠١٠.
- مطر، سليم: جدل الهويات (صراع الانتعاشات في العراق والشرق الاوسط)، مؤسسة فرهنگي سماء، بلا. ت.
- المعموري، عبد علي كاظم، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية (ارث الماضي وعصف الاحتلال)، بحث منشور ضمن كتاب المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠١١.
- موسى، عبد المطلب عبد المهدي: ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٧.
- نظمي، فارس كمال، المحرومون في العراق (هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية)، دار ومكتبة بصائر، بيروت، ٢٠١٠.
- الورددي، علي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الوراق للنشر، العراق - بغداد، ١٩٩٤.

The Role of the Iraqi Intellectual in Strengthening National Identity

Dr. Raed Jabbar Kadhum

Dr.Sarah Khazal Mohammed

Abstract

Today, the Iraqi individual lives in a world of multiple identities. There is no doubt that this individual carries more than one identity, and has multiple affiliations and loyalties. He says: I am an Arab, a Turkmen, or a Kurd, and at the same time he says: I am a Muslim, a Christian, a Mandaean, or something else. Despite this multiplicity and diversity, he must not forget or ignore his authentic identity, which explains to him the meaning of his true existence in belonging to one nation, one land, and one homeland in which he lived and was raised. This is his identity, the "Iraqi national identity," which gives him the right to say with pride: I am Iraqi. This is the basic goal that the conscious intellectual or the enlightened rational cultural elites wanted to establish in the minds of the individuals of Iraqi society, by raising the issue of how to recognize, belong to, and be loyal to the Iraqi national identity, and how to give it priority and sovereignty over its own sub-identities, and defend it against the aggressive, alien, unscrupulous forces and policies that strive to fragment it and usurp its legitimate right to sovereignty, and aim to violate its sanctity and even marginalize it by spreading all kinds of hatred, animosity, sectarianism, and violence in the heart of this people with its many spectra, components, and loyalties.